ثالثاً: حالات عملية على المرتبات و الأجور في بعض القطاعات:

1)- كشف المرتبات والأجور للموظفين لشهر (في القطاع الحكومي).

الجدول رقم (5/1/3) نموذج كشف المرتبات و الأجور للموظفين في القطاع الحكومي.

: 11 .41: .:11 . : 11	·1 11
المبالغ بالفرنك الجيبوتي	الــــــبيان
	ا- إجمالي الدخل(+)
	الراتب الأساسي +
	-
	بدل المسؤوليات +
	بدل الموصلات +
	إجمالي الدخل =
	ہِجدی ہدی ۔
	ب- الاستقطاعات القانونية(-)
	قسط التقاعد 6%
	الضريبة المستحقة -
	الغياب -
	سلفة مقدمة -
	w 1 17 mm 871 11 1
	إجمالي الاستقطاعات =
	الصافي الدخل الشهري = (١- ب)+
	بدل السكن (صافى ما يستلمه الموظف) =
	٠ - ١ - ١ - ١

المصدر: مكتب الضرائب المرتبات والأجور في جمهورية جيبوتي.

يستخدم هذا الكشف في تحديد الضريبة على المرتبات و الأجور في الجهات الحكومية و القطاع العام و المختلط ويلاحظ بما يلي:-

- يدرج إجمالي الدخل الذي يحصل عليه الموظف الراتب الأساسي، و بدل المسوؤلية, و بدل المواصلات مضافاً إليه البدلات الأخرى.
- عند تحديد إجمالي الاستقطاعات فيدرج قسط التقاعد بنسبة 6% من إجمالي الراتب و الضريبة المستحقة، و بدل السكن و سلفة مقدمة إن وجدت.
- أنه تم خصم الغياب من إجمالي الاستقطاعات القانونية أي بعد أن خضعت ضريبة المرتبات و الإجور.
- أنه تم إضافة بدل السكن من ضمن الاستقطاعات القانونية حتى لاتخضع لضريبة المرتبات و الأجور.

2)- كشف المرتبات والأجور للموظفين لشهر (في قطاع الخاص).

الجدول رقم (6/1/2) نموذج كشف المرتبات و الأجور للموظفين في القطاع الخاص.

المبالغ بالفرنك الجيبوتي	الــــبيان
	ا- الإجمالي الدخل(+)
	الم الم الم الم
	الراتب الأساسي +
	ساعات عمل إضافية +
	بدل المسؤوليات +
	بدل السكن + بدل الموصلات +
	بدل الموصلات + الغياب -
	الغياب -
	إجمالي الدخل =
	، بی پی
	ب- الاستقطاعات القانونية (-)
	قسط التقاعد 4% -
	الضريبة المستحقة -
	السلفة المقدمة -
	-1.11 Nt 1
	إجمالي الاستقطاعات =
	الصافي الدخل الشهري =(١- ب)
	(صافي ما يستلمه الموظف) =

المصدر: مكتب الضرائب المرتبات والأجور في جمهورية جيبوتي.

- يستخدم الشكل السابق في تحديد ضريبة المرتبات و الأجور في القطاعات الخاصة.
- أنه يتم إدراج بدل السكن من ضمن مكونات إجمالي الدخل حتى تخضع ضريبة المرتبات و الأجور بالعكس في القطاع العام.
 - يخصم الغياب من إجمالي الدخل حتى لا تخضع ضريبة المرتبات و الأجور .
- أنه تم إدراج قسط التقاعد من إجمالي الاستقطاعات القانونية بنسبة 4% من الراتب الأساسي.

ويرى الباحث عند تطبيق أسعار الضريبة على المرتبات و الأجور في كلا القطاعين (العام والخاص) بعدم التفريق.

- الشخص الطبيعي المقيم و غير المقيم إلا أنه ضرورة التفرقة بين المكلف المقيم و غير المقيم في كلتا الحالتين.

لإيضاح كيفية تطبيق هذين الشكلين نقوم بعملية مقارنة بين الموظفين نذكر بالمثاليين التاليين في القطاع الخاص.

المثال الأول:

يتقاضي الموظف الأول في إحدى شركات القطاع الخاص راتب شهري 88.500 فرنك جيبوتي كما أنه يتقاضى 10.000 فرنك جيبوتي بدل الموصلات و أيضاً استلم الموظف في منتصف شهر سلفه 8.000 فرنك جيبوتي استقطعت من مستحقات هذا الشهر.

و المطلوب:

- 1- احتساب الضريبة المستحقة.
- 2- تحديد صافى ما يستلمه الموظف.

تمهيد الحل:

قسط التقاعد = الراتب الأساسي + بدل الموصلات × 4%

قسط التقاعد= 88.500 + 88.940 = 4× 10.000 فرنك جيبوتي.

و لتحديد الضريبة المستحقة =98.500 - 94.560

90.000> 95.000 > 94.560

الحل .

1)- الضريبة المستحقة:

نسبة الضريبة	قيمة الشريحة	ترتيب الشريحة
حد الإعفاء الشهري	=>25.000	الأول
500	بين25.000 و 30.000	الثاني
3.000	%15×(30.000-50.000)	الثالث
8.100	%18×(50.000-95.000)	الرابع
11.600	إجمالي الضريبة المستحقة	

2) صافي ما يستلمه الموظف

المبالغ بالفرنك الجيبوتي	الـــــبيان
	١- الإجمالي الدخل(+)
88.500	الراتب الأساسي
10.000	بدل المواصلات +
98.500	إجمالي الدخل =
	2-الاستقطاعات القانونية (-)
3.940	قسط التقاعد × 4% =
11.600	الضريبة المستحقة =
8.000	سلفة مقدمة =
23.540	إجمالي الاستقطاعات =
	الصافي الدخل الشهري = (١- ب)
	صافي ما يستلمه الموظف (1-2) =
=74.960 فرنك جيبوتي.	=(23.540-98.500)

المثال الثاني:

يستلم الموظف الثاني في السفارة اليمنية مبلغ 84.000 فرنك جيبوتي كراتب أساسي بالإضافة إلى بدل المواصلات بمبلغ 10.000 فرنك جيبوتي .

و المطلوب:

1- تحديد الضريبة المستحقة.

2- صافي ما يستلمه الموظف.

تمهيد الحل:

قسط التقاعد= الراتب الأساسي +بدل المواصلات ×4%

3.760=%4×10.000+84.000 =

90.240=3.760-94.000=

95.000>90.240>90.000

الحل

1)- الضريبة المستحقة

نسبة الضريبة	قيمة الشريحة	ترتيب الشريحة
حد الإعفاء الشهري	=>25.000	الأول
500	بين 25.000 و 30.000	الثاني
3.000	%15 ×(30.000 – 50.000)	الثالث
8.100	% 18×(50.000 -95.000)	الرابع
11.600	إجمالي الضريبة المستحقة	

2)- صافي ما يستلمه الموظف.

المبالغ بالفرنك الجيبوتي	الـــــبيان
	١- الإجمالي الدخل(+)
84.000	الراتب الأساسي =
10.000	بدل المواصلات +
94.000	إجمالي الدخل =
94.000	إجمالي الدخل =
	2-الاستقطاعات القانونية (-)
3.760	قسط التقاعد 4x% =
11.600	الضريبة المستحقة =
15.360	إجمالي الاستقطاعات
	(صافي ما يستلمه الموظف) (1-2) =
78.640 فرنك جيبوتي.	= (15.360-94.000)

تبين لنا من خلال المقارنة السابقة التي أجريناها بين كل من الموظف الأول و الموظف الثاني فإننا نلاحظ ما يلي:-

- أن بدل الموصلات لكلا الموظفين متساوية =10.000 فرنك جيبوتي.
- أن كلا الموظفين يستلمون برواتب مختلفة من و إلى اخر, إلا أن نسبة الضريبة المستحقة متساوية و هذا لا يعتبر عدالة.

- فنجد أن الموظف الأول يستلم براتب الأساسي 88.500 فرنك جيبوتي و أن الضريبة المستحقة تساوي 11.600، بينما الموظف الثاني يستلم براتب الأساسي 84.000 فرنك جيبوتي و أن الضريبة المستحقة تساوي 11.600 ، أي أنه لا يوجد الفرق بين نسبة الضريبة المستحقة رغم أن الراتب الأساسي مختلف تماماً بالفارق 88.500 الضريبة المستحقة و لأن قانون الضريبة يطبق بهذه الطريقة.

و يرى الباحث أن مبدأ شخصية الضريبة يتطلب أن يدفع أصحاب الدخول الكبيرة ضريبة أكثر مما يدفع أصحاب الدخول البسيطة و لكي يتحقق العدالة الضريبية فإن هذه الطريقة بعيدة و خالية عدالة لذا يؤصي الباحث بتعديل هذه الطريقة و استخدام طريقة أفضل لتحقيق العدالة, و أعدل الطريقة هي الطريقة التقريبية أي إذا كان الراتب 86.000 تقرب الى 90.000 و هكذا.

المثال الثالث:

يتقاضى مدير في إدارة المبيعات في إحدى المؤسسات (مؤسسة محمد عبدي) 600 فرنك جيبوتي في ساعة واحدة بالإضافة إلى 10.000 فرنك جيبوتي بدل الموصلات مرتبطة بالنشاط.

و توفرت لديك البيانات التالية.

1- يعمل الساعات الإضافية كما يلي :-

الأسبوع	الأسبوع	الأسبوع	الأسبوع	الأسبوع	الأسابيع
الخامس	الرابع	الثالث	الثاني	الأول	
16	50	48	57	42	الساعات

2- استلم مدير الإدارة مبلغ 20.000 فرنك جيبوتي سلفة نقدية تم استقطاعها بالكامل من مستحقات هذا الشهر.

- 3- استلم المدير مبلغ 40.000 فرنك جيبوتي بدل السكن النقدي.
 - 4- استلم المدير أيضًا 30.000 فرنك جيبوتي بدل المسؤولية.

و المطلوب:

- 1- إحتساب ساعات العمل الإضافي.
 - 2- تحديد الضريبة المستحقة.
- 3- تحديد صافى ما يستلمه الموظف في مؤسسة محمد عبدي.

تمهيد الحل:

173¹/3 × الراتب الأساسي = الراتب في ساعة واحدة \times 173^{1/3} الراتب الأساسي = الراتب في ساعة واحدة \times 173^{1/3}

ملاحظة:

- أ) نحاسب ساعات العمل الإضافي في الأسبوع الواحد كما يلي(1):-
 - 1) من 41 ساعة إلى 48 ساعة نضرب 25%.
 - 2) و من 49 إلى 54 ساعة نضرب 50%.
 - 3) و أكثر من 54 ساعة في الأسبوع نضرب 75%.

⁽¹⁾ مرجع سابق Ahmed Mohamed Moussa-page

2)- يتم تحديد ساعات العمل الإضافية كما يلي:-

75%	50%	25%	ساعات رسمية	الساعات التي	الأسابيع
				عملها	
0	0	2	40	42	الأسبوع الأول
3	6	8	40	57	الأسبوع الثاني
0	0	8	40	48	الأسبوع الثالث
0	2	8	40	50	الأسبوع الرابع
0	0	2 ^{2/3}	13 ^{1/3}	16	الأسبوع الخامس
3	8	28 ^{2/3}	173 ^{1/3}	213	المجموع

ج) باحتساب ساعات العمل الإضافية:-

%25

. 21.500= 28 ^{2/3} x 750 =1.25 **x** 600=%2**5**

%50

7.200= 8x 900= 1.50x 600 =% 50

%75

3.150 = 3x 1050 = 1.75x 600 = %75

مجموع ساعات العمل الإضافية = 31.850

3)- قسط التقاعد = الراتب الأساسي+بدل السكن+بدل المسئوولية+بدل المواصلات + الساعات الإضافية 4x.

%4×31.850+10.000+30.000+40.000+104.000 = قسط التقاعد = 8.634 =

4)- لتحديد الضريبة المستحقة = إجمالي الراتب – قسط التقاعد
207.216 = 8.634 - 215.850 =
210.000 > 207.216 > 205.000

الحل:-

1)- الضريبة المستحقة

نسبة الضريبة	قيمة الشريحة	ترتيب
		الشريحة
حد الإعفاء الشهري	=>25.000	الأول
500	بين25.000 و 30.000	الثاني
3.000	%15×(30.000-50.000)	الثالث
18.000	%18×(50.000-150.000)	الرابع
12.000	%20×(150.000-210.000)	الخامس
33.500	الضريبة المستحقة	

2) صافي ما يستلمه الموظف:

or to che che a high	. 1 1
المبالغ بالفرنك الجيبوتي	الـــــبيان
	ا- الإجمالي الدخل(+)
104.000	$=$ 600x 173 $^{1/3}$ = الراتب الأساسي
21.500	$=28^{2/3} \times 750 = \%$ الساعات الإضافية 25
7.200	= 8x 900 = % 50 الساعات الإضافية 50
3.150	= 3x 1050 = % 75 الساعات الإضافية
40.000	بدل السكن +
30.000	بدل المسؤولية +
10.000	بدل المواصلات
215.850	إجمالي الدخل
	2-الاستقطاعات القانونية (-)
8.634	=
33.500	الضريبة المستحقة
20.000	سلفة مقدمة
62.134	إجمالي الاستقطاعات
	صافي ما يستلمه الموظف) (2-1) =
153.716 فرنك جيبوتي.	= (62.134 -215.850)

- * ساعات العمل الرسمية(1)
- ساعات العمل الرسمية في اليوم واحد = 8 ساعات
- ساعات العمل الرسمية في الأسبوع واحد = 40 ساعة
- ساعات العمل الرسمية في السنه واحدة = 40 ×52=2080
- ساعات العمل الرسمية في الشهر واحد= 2080÷12=1/3 173 أو 173.33.

* بما أن قانون الضرائب ينص بأن ساعات العمل الرسمية هي ثمانية ساعات فعلية في اليوم الواحد عدا يوم الجمعة، أما النظرة الأسبوعية فتشير العمل 40 ساعة في الأسبوع لذا فعلى الموظف الالتزام بالحضور و الانصراف في المواعيد المحدودة كما يرى الباحث أن يتم هذه العملية بالتوقيع عن طريق البصمة أو بالأسلوب الذي يراه جهة الإدارة في الأماكن الحكومية و الخاصة.

* كما أنه يسمح للموظف بالعمل أكثر من 8 ساعة حيث يتم احتساب الساعات الإضافية بشكل يومي أو أسبوعي. أي أن ساعات العمل الإضافية هي الساعات الزائدة على الساعات القانونية الرسمية و تقاس بإطارين:-

إطار يومي: - حيث أن كل ساعة زائدة على الساعات اليومية القانونية تعتبر ساعة إضافية. إطار أسبوعي: - حيث أن كل ساعة فوق عدد الساعات الأسبوعية القانونية (أي فوق 40 ساعة) تعتبر ساعات إضافية.

الأجر الإضافي:- (العمل الإضافي)

" ما يمنح عن الأعمال الإضافية التي تؤديها الموظف في غير ساعات العمل الرسمية المحدودة " (2).

Ahmed Mohamed Moussa page 43 (1) – مرجع سابق

⁽²⁾ د. بشير عباس العلاق - مرجع سابق - ص372

و عليه فإن فائض ساعات العمل فوق 40 ساعة تعتبر إضافية سواء سميت وردية أو نوابة أو أي تسمية أخرى.

فقد نجد أن معظم الشركات أو المؤسسات أو الهيئات في جمهورية جيبوتي يشغلون العمال أكثر من 12 ساعة في اليوم الواحد أو أكثر، أي في الأسبوع 12 \times 6 = 72 ساعة بزيادة اكثر من 12 ساعة دون تسديد ، كما أنهم يشغلون أيام العطلات و الإجازات دون تعويض . و أيضاً فإنهم يحاولون بشتى الطرق التهرب و تقليص المصاريف الساعات الإضافية في ظل الأزمة الإقتصادية ، و هذا ما يجعلهم في بعض الأحيان يتجاهلون أو يدوسون حقوق الموظفين لديهم بقصد أو بغير قصد.

و في حين تساؤلنا العاملين أكدوا لنا بإن أغلبيتهم يخشون على مصادر رزقهم مما يضطرهم العمل من دون مطالبة كامل حقوقهم ، كما أن جهل الموظف عن حقه و فائدة الضريبة للبلد مما يؤثر سلبياً عن البنية الإقتصادية في البلد.

و أن هذه المسألة عدم احتساب الساعات الإضافية هي مشكلة تكثر في الدول النامية فقد يرى الباحث بأنه لا يمكن التنازل عن الحق في تقاضي بدل ساعات إضافية, لأن هذا حق من الحقوق المحفوظة و المحمية للعامل التي لا يمكن التنازل عنها بأية حال ، فهذا الحق لا يسقط و بإمكانه المطالبة به في أية وقت عن طريق تقديم طلب الشكوى إلى الإدارة الضريبية.

المثال الرابع:

في 15 فبراير 2006 م تعين محمد مدرساً في وزارة التربية والتعليم العالي في المرحلة الإعدادية مبلغ 93.000 فرنك جيبوتي مرتب أساسي, و قد توفرت أيضًا البيانات الأخرى التالية:-

- أ)- استلم 23.250 فرنك جيبوتي عبارة عن المبلغ الإضافية للمدرسين فقط.
 - ب)- استلم محمد بدل السكن بمبلغ 50.000 فرنك جيبوتي.
- ج)- تغيب عن المدرسة يومين في شهر مايو تم خصمها من إجمالي المستحقات النقدية .
 - د)- تخفيض قسط الآمن الوطني 10% من إجمالي المستحقات النقدية.

و المطلوب:

- 1- تحديد الضريبة المستحقة.
- 2- صافى ما يستلمه الموظف.

تمهيد الحل:

1- يحدد مبلغ أيام الغياب بضرب عدد أيام الغياب x مجموع مستحقات النقدية مقسوماً 30 يوم و ذلك لتحديد أجرة اليوم الواحد من المستحقات

أجرة أيام الغياب = يومين ×7.750 = 116.250 فرنك جيبوتي.

30 يوم

2- قسط التقاعد = الراتب الأساسى ×6%

%6× 93.000=

5.580 =

3- تخفيض مبلغ 10% = الراتب الأساسي + مبلغ الإضافي × 10%

11.625 =%10× 23.250+ 93.000 =

4- صافي الدخل قبل الضريبة = الراتب الأساسي + المبلغ الإضافي - قسط التقاعد - مبلغ تخفيض.

11.625 - 5.580 - 23.250 + 93.000 =

= 99.045 فرنك جيبوتي

إذن: 99.040 > 95.000 إذن:

الحل .

1)- الضريبة المستحقة:

نسبة الضريبة	قيمة الشريحة	ترتيب الشريحة
حد الإعفاء الشهري	=>25.000	الأول
500	بين25.000 و 30.000	الثاني
3.000	%15×(30000-50000)	الثالث
9.000	%18×(50000-100.000)	الرابع
12.500	الضريبة المستحقة	

2)- صافي ما يستلمه الموظف في الشهر مايو

	1
المبالغ بالفرنك الجيبوتي	الـــــبيان
	١- الإجمالي الدخل(+)
93.000	الراتب الأساسي =
23.250	مبلغ الإضافية للمدرس +
116.250	إجمالي الدخل =
	2-الاستقطاعات القانونية (-)
5.580	قسط التقاعد 6% =
11.625	خدمات الآمن الوطني 10% =
12.500	الضريبة المستحقة =
7.750	أيام الغياب =
37.455	إجمالي الاستقطاعات
=50.000+78.795	(صافي ما يستلمه الموظف) (1-2)+ بدل السكن =
128.795فرنك جيبوتي	128.795= 50.000+ (37.455 -116.250)

- _ عند احتساب قسط التقاعد نضرب ال 6% × الراتب الإجمالي.
- عند احتساب أيام الغياب في القطاع الحكومي تضاف من قائمة الاستقطاعات القانونية بعد أن يتم خصم الضرائب عكس القطاع الخاص كما أن الحكومة تفرض الضريبة باعتبار تزويد الحزينة العامة و ليس باعتبار قدرة المكلف الضريبة.
- أن المبلغ 10% خدمات الآمن الوطني قد تم الحضم من الراتب في السنوات التضخم و الكساد و الحروب الأهلية في القرن العشرين و لم يتم إلغاؤه و قد أصبح أمراً منسيًا حتى أن الحكومة لا تعاني الظروف الاقتصادية الصعبة كما كان في القرن العشرين ، و كان إصدار هذا القانون كان في حالة مؤقتة فقط. لذا يرى الباحث أن يلغى هذا القانون في القطاع العام ما دام ألغي في القطاع الخاص.